



2026/9/2

حول الأزمة المالية في العراق 2026

هل تنقذ الحلول المتداولة المالية العراقية؟

قراءة اقتصادية في مضمون الأزمة وآفاق الإصلاح

د. حسن لطيف كاظم الزبيدي د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي

● ورقة بحثية



حول الأزمة المالية في العراق 2026 هل تنقذ الحلول المتداولة المالية العراقية؟ قراءة اقتصادية في مضمون الأزمة وآفاق الإصلاح

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الصادر / ورقة بحثية

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. حسن لطيف كاظم الزبيدي / اقتصادي ورئيس جامعة الفرات الأوسط التقنية

د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي / كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزُ مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

أولاً: المقدمة

تعتبر السياسة المالية عن دور الدولة الاقتصادي، وتتمثل هذه السياسة في الموازنة العامة للدولة بشقيها الإنفاقي والإداري. تاريخياً، كان المبدأ السائد عند الكلاسيك حيادية السياسة المالية، بمعنى توازن الموازنة العامة، لكن تطور دور الدولة والأزمات التي عصفت بالاقتصادات أصبح للسياسة المالية دور في تصحيح الانحراف في الاقتصاد.

وفي العراق، الموازنة العامة دالة في الإيرادات النفطية، لذا نلاحظ أن حال الموازنة يبدو انعكاساً لما يجري في الاقتصاد العالمي. وخلال الحرب الإيرانية-الأمريكية التي اندلعت في شباط (فبراير) 2026، ظهر واضحاً مدى هشاشة الوضع المالي في العراق، وعدم قدرة الاقتصاد على امتصاص الأزمات ومواجهة تداعياتها. إن الواقع يظهر أنه لا يمكن الحديث عن الوضع المالي دون إعطاء الاهتمام الكافي للسياسة النقدية؛ كونها الشريك الأساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

نحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على ملامح الأزمة المالية ومناقشة إمكانية الحلول المطروحة في النقاشات الإعلامية الجارية منذ اندلاع الحرب، وتزايد الشكوك بشأن أوضاع المالية العامة للدولة، وقدرتها على ضمان الاستدامة المالية ومواجهة التحديات التي فرضتها المرحلة، وتقديم قراءة تحليلية ونقدية للأزمة المالية التي واجهها العراق في عام 2026 في ظل

التراجع الحاد في الإيرادات النفطية، من خلال تقييم المقترحات التي طُرحت في الأوساط السياسية والإعلامية لمعالجة أزمة السيولة، وبيان مدى اتساقها مع مبادئ الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية والمالية.

كما تسعى الورقة إلى التمييز بين الحلول الإسعافية قصيرة الأجل والإصلاحات الهيكلية طويلة الأجل، وتحليل أثر كل منها في الاستقرار المالي والاستدامة الاقتصادية، فضلاً عن إبراز الإمكانيات غير المستغلة لتنمية الإيرادات العامة، ولا سيما الإيرادات غير النفطية، بوصفها أحد المسارات الرئيسية لتعزيز مرونة المالية العامة وتقليل الاعتماد المفرط على العوائد النفطية، وصولاً إلى تقديم مجموعة من البدائل والسياسات العملية التي يمكن أن تسهم في رفع كفاءة إدارة الموارد العامة وتعزيز قدرة الاقتصاد العراقي على مواجهة الصدمات المستقبلية.

ثانياً: في حجم المشكلة

قبل تفاقم تداعيات الحرب على الجمهورية الإسلامية في إيران، كانت المشكلة المالية في العراق ترتبط بنقص السيولة في أوقات الأزمات، إذ إن توافر الإيراد النفطي كان يغطي في الغالب الرواتب. وبعد الحرب، حصلت مشكلة مزدوجة؛ فقد أضيفت إلى مشكلة السيولة مشكلة التراجع الشديد في الإيرادات النفطية. فقد بلغت قيمة صادرات العراق في الشهر الذي سبق الحرب (كانون الثاني 2026) حوالي 6.5 مليار دولار، أي ما يعادل 8.5 تريليون دينار، وهو

يعادل قيمة فاتورة النفقات التشغيلية للشهر المذكور، بينما بلغت خلال شهري أيار وحزيران المنصرمين مجتمعين 2.3 مليار دولار (حوالي 3 تريليونات فقط)، أي حوالي 18% من احتياجات العراق الإنفاقية للشهرين المذكورين (انظر الجدولين 1 و2).

جدول (1): صادرات العراق ومتوسط السعر وعوائدها

صادرات العراق من النفط الخام لشهري أيار وحزيران - ٢٠٢٦							
اصـدئار يوم ٢٨/٠٧/٢٠٢٦							
التحديث اللاحق يوم ٢٥/٠٨/٢٠٢٦							
السنة	الشهر	نفط البصرة	نفط خام أقليم كردستان	نفط الشمال	المجموع	متوسط السعر	
		الكمية (برميل)	الكمية المصدرة من ميناء جيهان (برميل)	كمية المصدر من مستودع كركوك الحديث الى الاردن (برميل)	كميات النفط الخام المصدر (برميل) بضمنها المكثفات	المبلغ (دولار)	
2026	أيار وحزيران	20,238,836	1,564,625	0	0	2,335,537,399.73	115.40
صادرات العراق من النفط الخام خلال شهر كانون الثاني - ٢٠٢٦							
اصـدئار يوم ٢٥/٠٢/٢٠٢٦							
التحديث اللاحق يوم ٢٥/٠٣/٢٠٢٦							
السنة	الشهر	نفط البصرة	نفط خام أقليم كردستان	نفط الشمال	المجموع	متوسط السعر	
		الكمية (برميل)	الكمية المصدرة في ميناء جيهان (برميل)	كمية المصدر من حقن القيارة (برميل)	كمية المصدر من مستودع كركوك الحديث الى الاردن (برميل)	كميات النفط الخام المصدر (برميل) بضمنها المكثفات	المبلغ (دولار)
2026	كانون الثاني	101,160,349	6,455,871	0	0	107,616,220	64.11

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على: وزارة النفط، شركة تسويق النفط - سومو <https://sumo.gov.iq/annual/iq.gov.somooil/> chart-mary

يُظهر الجدول 2 وجود تركيز واضح للإنفاق العام في عدد محدود من الوزارات والجهات الحكومية، بما يعكس أولويات السياسة المالية للدولة وهيكل توزيع الموارد العامة. فقد استحوذت وزارة المالية على أعلى حصة من الموازنة الجارية، بلغت نحو 24.97% من إجمالي الإنفاق الجاري، تلتها وزارة الداخلية بنسبة 13.08%، ثم إقليم كردستان بنسبة 12.32%، ووزارة التربية بنسبة 10.88%، الأمر الذي يشير إلى أن ما يزيد على 61% من الإنفاق الجاري يتركز في أربع جهات رئيسة فقط.

وفي المقابل، اتسمت الموازنة الاستثمارية بتركيز أكبر في الجهات ذات الطابع التنموي، إذ استحوذت وزارة الإعمار والإسكان والبلديات على نحو 38.28% من إجمالي الإنفاق الاستثماري، تلتها محافظة ذي قار بنسبة 14.18%، ثم مجلس الوزراء بنسبة 13.96%، بينما بلغت حصة وزارة التربية 4.71% ووزارة الكهرباء 3.33%. أما على مستوى الموازنة الإجمالية، فقد حافظت وزارة المالية على المركز الأول بنسبة 23.47%، تلتها وزارة الداخلية بنسبة 12.37%، ثم إقليم كردستان بنسبة 11.58%، ووزارة التربية بنسبة 10.52%، وهو ما يؤكد استمرار هيمنة النفقات التشغيلية والإدارية والأمنية على هيكل الإنفاق الحكومي.

جدول (2) المصروف الفعلي للوزارات العراقية في شهر كانون الثاني (يناير) 2026

الإجمالية		الاستثمارية		الجارية		الجهة
%	مليون دينار	%	مليون دينار	%	مليون دينار	
0.5	47316.5	0.0	0.0	0.6	47316.5	مجلس النواب
0.0	3594.2	0.0	0.0	0.0	3594.2	رئاسة الجمهورية
7.8	695664.9	14.0	74110.3	7.4	621554.6	مجلس الوزراء
0.1	5270.8	0.0	0.0	0.1	5270.8	الخارجية
23.5	2083583.0	0.0	0.0	25.0	2083583.0	المالية
12.4	1098191.6	1.2	6600.7	13.1	1091590.9	الداخلية
5.8	518375.2	0.0	3.0	6.2	518372.1	العمل والشؤون الاجتماعية
5.8	510595.9	0.1	699.3	6.1	509896.7	الصحة
7.7	683779.4	0.2	1000.0	8.2	682779.4	الدفاع
0.4	38552.5	0.0	140.8	0.5	38411.7	العدل
10.5	933425.1	4.7	25010.8	10.9	908414.3	التربية
0.1	6851.3	0.0	0.0	0.1	6851.3	الشباب والرياضة
0.0	2685.8	0.0	0.0	0.0	2685.8	التجارة
0.1	8686.3	0.0	0.0	0.1	8686.3	الثقافة
0.1	5631.5	0.0	135.7	0.1	5495.8	النقل
2.4	212354.9	38.3	203230.5	0.1	9124.5	الاعمار والاسكان والبلديات
0.2	14433.7	0.0	0.0	0.2	14433.7	الزراعة

0.2	21218.8	0.4	2179.6	0.2	19039.1	الموارد المائية
0.2	17223.7	2.5	13205.7	0.0	4018.0	النفط
0.1	9305.1	0.9	5001.2	0.1	4303.9	التخطيط
0.0	4341.6	0.1	419.3	0.0	3922.2	الصناعة والمعادن
2.8	246113.3	0.1	616.3	2.9	245497.0	التعليم العالي والبحث العلمي
2.7	241274.6	3.3	17676.0	2.7	223598.6	الكهرباء
0.0	810.1	0.0	0.0	0.0	810.1	الاتصالات
0.0	3462.4	0.0	0.0	0.0	3462.4	البيئة
0.0	1334.1	0.0	0.0	0.0	1334.1	المهجرين والمهاجرين
11.6	1028285.5	0.0	0.0	12.3	1028285.5	اقليم كردستان
0.3	30092.5	0.3	1559.3	0.3	28533.2	دوائر غير مرتبطة بوزارة
0.2	19662.6	0.1	421.2	0.2	19241.4	محافظة البصرة
0.2	20055.3	0.5	2517.6	0.2	17537.7	محافظة نينوى
0.4	38514.6	5.6	29642.5	0.1	8872.2	محافظة بغداد
1.0	87666.5	14.2	75267.8	0.1	12398.8	محافظة ذي قار
0.2	19877.7	2.0	10827.3	0.1	9050.4	محافظة ديالى
0.2	19545.8	0.0	0.0	0.2	19545.8	محافظة بابل
0.2	20305.4	0.2	876.2	0.2	19429.2	محافظة الانبار
0.1	12115.0	0.7	3774.9	0.1	8340.2	محافظة ميسان

0.4	37153.4	4.8	25568.4	0.1	11585.0	محافظة واسط
0.4	37047.5	4.7	24806.8	0.1	12240.7	محافظة النجف الاشرف
0.2	14155.4	0.4	1929.7	0.1	12225.8	محافظة الديوانية
0.1	8211.7	0.3	1526.6	0.1	6685.1	محافظة المثنى
0.1	13074.1	0.4	1910.0	0.1	11164.2	محافظة كربلاء
0.1	7939.3	0.0	0.0	0.1	7939.3	محافظة صلاح الدين
0.0	418.2	0.0	0.0	0.0	418.2	مجلس الدولة
0.4	37032.6	0.0	56.4	0.4	36976.2	مجلس القضاء الاعلى
0.0	481.8	0.0	0.0	0.0	481.8	المحكمة الاتحادية العليا
0.0	110.8	0.0	0.0	0.0	110.8	الهيئة العامة لمراقبة تخصيص الايرادات الاتحادية
0.1	10871.9	0.0	198.4	0.1	10673.4	هيئة التصنيع الحربي
100	8876694.1	100	530912.2	100	8345781.9	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية.

) <https://www.mof.gov.iq/api/download/fb39f085-1ed3-4c84-8f04-e4e1f2e916b2>(

لا خلاف بين الاقتصاديين على أن تنوع مصادر الإيرادات يمثل الخيار الاستراتيجي الأمثل للاقتصاد العراقي، غير أن تقديمه باعتباره علاجاً لأزمة سيولة آتية لا ينسجم مع المنطق الاقتصادي.

فإنشاء قطاعات إنتاجية بديلة، وزيادة الإيرادات الضريبية، وتطوير الصناعة والزراعة والسياحة، جميعها تحتاج إلى استثمارات كبيرة وإصلاحات تشريعية ومؤسسية تمتد لسنوات، وربما لعقد كامل، قبل أن تظهر آثارها بصورة ملموسة على الإيرادات العامة. لذلك، فإن تنوع الاقتصاد يمثل سياسة وقائية طويلة الأجل تقلل احتمالية وقوع الأزمات مستقبلاً، لكنه لا يوفر سيولة عاجلة عندما تتوقف صادرات النفط بصورة مفاجئة.

ومن ثم، فإن إدراج تنوع الاقتصاد ضمن حلول الأزمة الحالية يخلط بين سياسات الوقاية المستقبلية وسياسات إدارة الأزمة الفورية. ويجادل بعض الاقتصاديين بأن الأزمة الحالية هي أزمة نقدية (Monetary) بأكثر من كونها أزمة مالية (Fiscal) بالدرجة الأساس، فهي أزمة مالية انتقلت إلى القطاع الحقيقي، وبشكل أسرع إلى القطاع النقدي، لذا فإن أغلب الحلول جاءت في سياق نقدي، وليس في إطار المالية العامة للدولة العراقية.

ثالثاً: مشكلة الأموال المكتنزة خارج الجهاز المصرفي

تُعد الأموال المكتنزة لدى الجمهور إحدى أخطر المشكلات النقدية في العراق، سواء أكانت ناتجة عن ضعف الثقة بالمصارف، أو عن الاقتصاد غير الرسمي، أو عن الأموال المتحصلة من الفساد. وتشير بعض التقديرات إلى أن حجمها قد يقترب من (100) تريليون دينار، وهو رقم يوازي نسبة كبيرة من الكتلة النقدية التي تعادل 161 تريليون دينار في آذار (مارس) 2026.

على أن مفهوم الجمهور لا يقتصر على المواطنين فحسب، بل يشمل أيضاً التجار وشركات المقاولات والقطاع الصناعي، بوصفهم أطرافاً رئيسة في النشاط الاقتصادي. إذ إن شريحة واسعة من العراقيين لا تزال تفضل اكتناز أموالها والاحتفاظ بها خارج الجهاز المصرفي، بدلاً من إيداعها في المصارف، وهو ما يعكس الميل إلى التعامل بالنقد الورقي (الكاش). ويُعزى ذلك إلى أن التحول نحو وسائل الدفع الإلكتروني يتطلب وقتاً وجهداً لتغيير الأنماط السلوكية السائدة، فضلاً عن استمرار ضعف الثقة بالقطاع المصرفي لدى بعض المواطنين نتيجة الأزمات والإخفاقات والسياسات التي شهدتها بعض المصارف خلال السنوات الماضية.

اقتصادياً، لا يستطيع البنك المركزي معالجة هذا الاختلال من خلال زيادة طباعة العملة؛ لأن ضخ نقود إضافية في اقتصاد لا يقابله نمو حقيقي في الإنتاج سيؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية، ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار، وانخفاض القوة الشرائية للدينار، وتراجع

قيمته أمام العملات الأجنبية.

وفي المقابل، فإن حذف الأصفار لا يُمثل حلاً لهذه المشكلة؛ لأنه لا يغير حجم الكتلة النقدية الحقيقية ولا يعالج الاكتناز، وإنما يقتصر أثره على إعادة تنظيم الوحدة الحسابية للعملة، وتسهيل العمليات المحاسبية، وتقليل تكاليف الطباعة. ولذلك، يُعد حذف الأصفار إصلاحاً نقدياً (Monetary Reform)، وليس علاجاً لأزمة السيولة أو للاكتناز. فهو عملية فنية أكثر مما هو عملية اقتصادية، والمبرر الأساس لعملية حذف الأصفار هو وجود معدلات مرتفعة من التضخم، وتهدف إلى استيعابها حسابياً.

أما مناقشة استبدال العملة بالكامل بطبعة جديدة، فهي تختلف اقتصادياً عن حذف الأصفار؛ إذ تهدف إلى إلزام حائزي النقد بإعادة الأموال إلى الجهاز المصرفي خلال مدة استبدال محددة - ثلاثة إلى ستة أشهر - بما يسمح بإعادة دمج الكتلة النقدية المكتنزة داخل النظام المالي، وكشف الأموال غير المشروعة بدرجة أكبر. ومع ذلك، فإن نجاح هذا الإجراء مشروط بوجود ترتيبات قانونية ومصرفية وأمنية دقيقة، حتى لا يؤدي إلى اضطراب الأسواق أو الإضرار بالأنشطة الاقتصادية المشروعة، كما ينبغي أن يُنفذ ضمن برنامج إصلاح مالي شامل، وليس باعتباره إجراءً منفرداً.

وغالباً ما يتم اللجوء إلى عملية استبدال العملة عند حدوث تغيرات سياسية، كما حدث في العراق عام 2003، أو كما حدث في تركيا عندما قامت بحذف الأصفار سنة 2005 وإصدار العملة الجديدة تحت

مسمى «الليرة الجديدة»، وفي عام 2008 تم استبدالها بـ «الليرة».

تستلزم عملية استبدال جميع الأوراق النقدية ترتيبات تشغيلية معقدة تشمل طباعة العملة الجديدة، ونقلها، وتأمينها، وتوزيعها على جميع المحافظات، إلى جانب توفير سيولة كافية في الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي. كما يتطلب الأمر جاهزية عالية للأنظمة المصرفية لتجنب الاختناقات والازدحام وتعطل الخدمات.

قد يسعى بعض حائزي الأموال المكتنزة أو غير المشروعة إلى تحويلها قبل بدء عملية الاستبدال إلى الذهب أو العملات الأجنبية أو العقارات أو الأصول الرقمية، الأمر الذي قد يحد من قدرة الدولة على إعادة هذه الأموال إلى النظام المالي، بل قد يؤدي إلى ضغوط إضافية على سوق الصرف وارتفاع الطلب على الدولار.

وإذا لم تُدار عملية الاستبدال بكفاءة، فقد تشهد الأسواق نقصاً مؤقتاً في السيولة النقدية، بما ينعكس على حركة التجارة والمدفوعات اليومية، ولا سيما في المناطق التي تعتمد بصورة شبه كاملة على النقد الورقي.

لا يمثل استبدال العملة حلاً دائماً لمشكلة الاكتناز أو ضعف السيولة إذا استمرت الأسباب الأساسية التي أدت إليها، مثل ضعف الثقة بالمصارف، والاقتصاد غير الرسمي، والفساد، والاعتماد المفرط على النقد. لذلك، فإن نجاح هذا الإجراء يتطلب أن يكون جزءاً من برنامج إصلاح مالي ومصرفي متكامل يشمل تعزيز الشمول المالي، وتطوير



أنظمة الدفع الإلكتروني، وتحسين الحوكمة المصرفية، وتشديد الرقابة على حركة الأموال.

رابعاً: لماذا لا يُعد تمويل الحكومة بطباعة النقود خياراً متاحاً؟

قد يُطرح أحياناً خيار تمويل الحكومة مباشرة من قبل البنك المركزي من خلال إصدار نقود جديدة، إلا أن هذا الخيار غير متاح قانونياً في العراق. فوفقاً لقانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 وتعديلاته، يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية، ولا يجوز له تمويل العجز الحكومي أو منح الحكومة قروضاً مباشرة، وذلك حفاظاً على استقرار الأسعار ومنع التمويل التضخمي للموازنة. وقد نصت المادة 2 من القانون على: «يكون البنك المركزي العراقي مستقلاً ومسؤولاً كما ينص عليه هذا القانون. باستثناء ما يحدد خلافاً لهذا القانون، ولن يتلقى البنك المركزي العراقي تعليمات من أي كيان أو شخص آخر أو مؤسسة، بما فيها المؤسسات الحكومية. وسيتم احترام استقلالية البنك المركزي العراقي، ولا يمكن لأي شخص التأثير، وبصورة غير سليمة، على أي عضو في هيئة صنع القرار في البنك المركزي العراقي خلال أداء واجباته في البنك، أو التدخل في أنشطة البنك المركزي العراقي».

وأكثر من ذلك، منعت المادة 26 البنك المركزي من إقراض الحكومة، إذ نصت على: «لا يجوز للبنك المركزي العراقي منح ائتمانات مباشرة أو غير مباشرة للحكومة أو أي مؤسسة عامة أو كيان حكومي، عدا ما قد يقوم به البنك المركزي العراقي بتوفير دعم للسيولة وفقاً للمادة 31 إلى المصارف التجارية العائدة للحكومة والخاضعة لرقابة البنك المركزي العراقي، شرط أن يتم منح مثل هذه المساعدة بنفس

المواد والشروط المعمول بها عند منحها للمصارف التجارية العائدة للقطاع الخاص».

مع ذلك، فقد أجازت المادة المذكورة للبنك المركزي العراقي «شراء أوراق مالية حكومية، شرط أن تتم مثل هذه الشراءات في السوق الثانوية وفقط بالارتباط مع عمليات السوق». وهو ما تم الاقتراض به في الأوقات السابقة، إذ أصبح إقراض البنك للحكومة غير مباشر، لذا، فإنه من غير مصلحة البنك المركزي أن يغيّر قيمة العملة ويرفع سعر صرفها (تخفيض قيمة العملة)، لأنه سيكون أكبر الخاسرين. فقد أظهرت بيانات البنك المركزي العراقي في 24 حزيران 2026 ارتفاع الدين العام الداخلي للبلاد إلى 95.68 تريليون دينار عراقي (نحو 73 مليار دولار) حتى نهاية نيسان 2026، مقارنةً مع 90.52 تريليون دينار (نحو 69 مليار دولار) في نهاية عام 2025، بزيادة 5.16 تريليونات دينار (نحو 3.94 مليارات دولار) خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام، وهو ما يعني زيادة بنسبة 5.7%.

وقد تمارس وزارة المالية، بصفتها المحتكر الأساس للدولار المتأثري من بيع النفط العراقي، ضغطاً على البنك المركزي لتخفيض قيمة الدينار (رفع سعر الصرف)، كما فعلت إبان أزمة كوفيد-19 عندما امتنعت عن بيع الدولار بسعر 1182 ديناراً/دولار حتى تم رفع سعر الصرف إلى 1450 ديناراً/دولار. إلا أن هذا الإجراء لا أساس له في الفكر الاقتصادي كأداة لتمويل العجز في الموازنة.

وحتى لو كان هذا الخيار متاحاً، فإن اللجوء إلى الإصدار النقدي لتمويل الإنفاق الحكومي في اقتصاد يعتمد على الاستيراد ويعاني محدودية في الإنتاج المحلي سيؤدي غالباً إلى ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة الطلب على العملات الأجنبية، وتراجع قيمة الدينار، وهي نتائج تتعارض مع الهدف الأساسي للسياسة النقدية المتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار.



خامساً: هل يمثل الدينار العراقي الرقمي حلاً ممكناً؟

ثمة مقترح نيابي لإطلاق «الدينار الرقمي» وإلغاء التعامل النقدي بوصفه حلاً لأزمة السيولة والرواتب، فقد طرح عضو برلماني مبادرة اقتصادية تتضمن إطلاق «الدينار العراقي الرقمي» المعتمد من البنك المركزي، وإلغاء التعامل النقدي، لمعالجة أزمة السيولة وضمان صرف الرواتب في مواعيدها. وتعتمد المبادرة على إيداع المستحقات كعملة رقمية مشفرة في المحافظ المالية الموطنة، ما يتيح استخدامها فوراً في الدفع الإلكتروني، ويقضي على تأخير الصرف، فضلاً عن تقليل كلف طباعة ونقل الأموال.

وهناك تجارب محدودة جداً في إصدار العملة الرقمية؛ وكانت أولى الدول هي جزر البهاما ونيجيريا وجامايكا، في حين هناك تجارب أخرى أكثر نضجاً في هذا المجال، كاليوان الصيني الرقمي والروبية الهندية الرقمية. تتضمن المبادرة وصف الدينار الرقمي بأنه «عملة رقمية مشفرة»، وهو وصف يثير إشكالية مفاهيمية؛ إذ إن العملات المشفرة (مثل Bitcoin وEthereum) هي أصول رقمية لامركزية لا تصدرها البنوك المركزية، وتعتمد على شبكات البلوك تشين العامة، ولا تمثل التزاماً على أي دولة أو سلطة نقدية. أما الدينار الرقمي الذي يصدره البنك المركزي العراقي، فهو، في حال اعتماده، سيكون شكلاً رقمياً من العملة الوطنية، يمثل التزاماً مباشراً على البنك المركزي، ويعادل الدينار الورقي بالقيمة القانونية، ولا يندرج ضمن مفهوم العملات المشفرة. كما أن الدينار الورقي يندرج ضمن عرض النقد.

لذلك، فإن المصطلح الأدق هو العملة الرقمية للبنك المركزي (Cen-CBDC - Central Bank Digital Currency)، وليس العملة المشفرة. فالعملة الرقمية السيادية تهدف إلى تحديث وسائل الدفع، بينما تهدف العملات المشفرة إلى إنشاء نظام نقدي موازٍ مستقل عن السلطات النقدية.

مع ذلك، يمكن أن يمثل إصدار الدينار الرقمي تحولاً في شكل النقود، وليس في حجمها. فالبنك المركزي لن يخلق نقوداً جديدة، وإنما سيحوّل جزءاً من الكتلة النقدية من الصورة الورقية إلى الصورة الرقمية. ومن ثم، فإن إصدار الدينار الرقمي لا يعالج بحد ذاته مشكلة السيولة إذا كانت ناجمة عن ضعف إدارة النقد أو اكتناز الأموال خارج الجهاز المصرفي. كما أن أزمة الرواتب ليست ناتجة عن شكل العملة، وإنما عن قدرة الحكومة على توفير التمويل وإدارة التدفقات النقدية، ومن ثم، فإن تحويل الرواتب إلى دينار رقمي لن يحل المشكلة ما لم تكن الأموال متوافرة أصلاً.

من المنظور الاقتصادي، يمكن أن يحقق الدينار الرقمي عدة مزايا، منها: تقليل كلف طباعة العملة ونقلها وتأمينها، وزيادة سرعة تنفيذ المدفوعات الحكومية، وتعزيز الشمول المالي، والحد من الاقتصاد النقدي غير الرسمي، وتحسين قدرة البنك المركزي على تتبع حركة الأموال.

في المقابل، توجد تحديات مهمة، منها: انخفاض جاهزية البنية التحتية الرقمية، وتفاوت الوصول إلى الإنترنت والهواتف الذكية، وانخفاض

الثقافة المالية والرقمية، واحتمال تعرض النظام لهجمات إلكترونية واسعة.

ومن المنظور القانوني والتنظيمي، يتطلب تطبيق الدينار الرقمي إجراء تعديلات تشريعية تشمل قانون البنك المركزي، وقوانين أنظمة الدفع، وتشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقوانين حماية البيانات والخصوصية، فضلاً عن تحديد الوضع القانوني للدينار الرقمي باعتباره نقداً قانونياً (Legal Tender).

ولا يشترط إطلاق الدينار الرقمي استخدام تقنية البلوك تشين العامة، إذ تعتمد معظم مشاريع العملات الرقمية للبنوك المركزية في العالم على قواعد بيانات مركزية أو شبكات موزعة خاصة تخضع لسيطرة البنك المركزي. لذلك، فإن استخدام كلمة «مشفرة» لا يعني بالضرورة استخدام العملات المشفرة أو شبكات البلوك تشين العامة، وإنما قد يشير فقط إلى استخدام تقنيات التشفير لحماية البيانات والمعاملات.

سادساً: هل يؤدي إلغاء التعامل النقدي إلى حل الأزمة؟

يُعد إلغاء التعامل النقدي بالكامل خطوة غير واقعية في المرحلة الحالية للأسباب الآتية:

- الاقتصاد العراقي يعتمد بدرجة كبيرة على النقد.
- جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية غير مرتبط بالنظام المصرفي.

- انتشار محدود لأجهزة الدفع الإلكتروني في بعض المناطق.
- تفاوت الثقافة الرقمية بين الفئات العمرية والاجتماعية.
- احتمال تعطل الخدمات الإلكترونية أو انقطاع الاتصالات.

وفي حال إصدار الدينار الرقمي، فإن هذا الوضع يتطلب التعايش بين النقد التقليدي والعملات الرقمية، بدلاً من إلغاء النقد بصورة كاملة، وهذا قد يساهم في تخفيف المشكلة إذا اقترن بإجراءات تعزز الثقة وتحفز المواطنين على إدخال أموالهم إلى النظام المالي. والدينار الرقمي لن يوفر سيولة إضافية، لأنه لا يخلق موارد مالية جديدة، وإنما يغير فقط وسيلة تداول النقود.

مع ذلك، يمثل مقترح إطلاق الدينار العراقي الرقمي خطوة تستحق الدراسة ضمن إطار تحديث النظام المالي وتعزيز التحول الرقمي، إلا أن نجاحه يتطلب استخدام المفاهيم بدقة؛ فالدينار الرقمي الذي يصدره البنك المركزي لا يُعد عملة مشفرة بالمعنى الاقتصادي أو القانوني المتعارف عليه، وإنما هو عملة رقمية سيادية (CBDC) تمثل شكلاً إلكترونياً للدينار العراقي. كما أن معالجة أزماتي السيولة والرواتب لا تتحقق بمجرد تغيير شكل النقود، بل تعتمد على إصلاحات أوسع تشمل استعادة الثقة بالقطاع المصرفي، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الحوكمة المالية، وتقليل الاكتناز النقدي، وتحسين إدارة السياسة النقدية والمالية. ومن ثم، فإن الدينار الرقمي يمكن أن يكون جزءاً من الحل، لكنه لا يمثل الحل الكامل ما لم يندرج ضمن برنامج إصلاح اقتصادي ونقدي ومصرفي شامل.

سابعاً: أين بقية الإيرادات العامة؟

من منظور المالية العامة، يبرز التساؤل حول بقية الإيرادات العامة ومصادرها غير النفطية، ولا سيما أن البيانات تكشف عن وجود موارد مالية تتمتع بقدرة عالية على توليد الإيرادات، إلا أنها لا تحظى بالاهتمام نفسه الذي تحظى به الإيرادات النفطية أو الضريبية في النقاشات المتعلقة بالسياسة المالية. ويعني ذلك أن مشكلة الإيرادات العامة في العراق لا ترتبط فقط بالاعتماد الكبير على النفط، وإنما أيضاً بضعف استغلال عدد من المصادر غير النفطية القادرة على رfund الموازنة العامة بموارد إضافية، الأمر الذي يطرح تساؤلاً مهماً بشأن حجم هذه الإيرادات وإمكانات تنميتها ودورها في تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

1. الإيرادات النفطية من غير صادرات الخام

تمثل الأرقام الواردة في الجدول الاتي الإيرادات الإجمالية (Gross Revenue) للمشتقات النفطية المشمولة بالحساب (البنزين العادي، البنزين المحسن، الكاز، والغاز السائل)، اذ يبين الجدول أن الطاقة التكريرية للمصافي العراقية، والمقدرة بنحو 810 ألف برميل يومياً، ⁽¹⁾ قادرة على تحقيق إيرادات إجمالية تقارب 22.72 مليار دينار يومياً، أي ما يعادل نحو 8.29 تريليون دينار سنوياً من بيع البنزين العادي والمحسن والكاز والغاز السائل وفق أسعار البيع المحلية المعتمدة. وتشير النتائج إلى أن البنزين يمثل المصدر الرئيس لهذه الإيرادات، إذ يسهم بأكثر من 70% من إجمالي العوائد المقدرة، نتيجة ارتفاع

حجم إنتاجه، ولا سيما البنزين المحسن الذي يتمتع بسعر بيع أعلى مقارنة ببقية المشتقات. كما تكشف البيانات أن هذا التقدير يقتصر على أربعة منتجات رئيسة فقط، ولا يشمل الديزل، وزيت الوقود، ووقود الطائرات، والنافثا، والأسفلت، والكبريت، وغيرها من المنتجات الثانوية، الأمر الذي يعني أن الإيرادات الفعلية لقطاع التكرير قد تكون أعلى بصورة ملحوظة. ومن منظور المالية العامة، تؤكد هذه النتائج أن قطاع التكرير يمثل مورداً اقتصادياً مهماً يمكن أن يساهم في تنويع الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على تصدير النفط الخام، ولا سيما إذا اقترن بتحديث المصافي القائمة، وزيادة إنتاج المشتقات عالية القيمة، وتحسين كفاءة التشغيل، الأمر الذي يعظم القيمة المضافة المحلية ويعزز مساهمة القطاع في دعم الاستدامة المالية للدولة العراقية.

جدول (3): تقدير عوائد بيع المشتقات النفطية

المنتج	نسبة الإنتاج من إجمالي المشتقات	الكمية اليومية (لتر)	سعر البيع (دينار/لتر)	الإيراد اليومي (مليار دينار)	الإيراد السنوي (تريليون دينار)
البنزين العادي	15.4%*	19,833,660	450	8.925	3.257
البنزين المحسن	6.6%*	8,500,140	850	7.225	2.637
الكاز (النفط الأبيض)	10.0%	12,879,000	450	5.796	2.116
الغاز السائل (LPG)	3.0%	3,863,700	200	0.773	0.282
الإجمالي	35.0%	45,076,500	—	22.72	8.29

* تم افتراض أن إجمالي إنتاج البنزين (22% من البرميل) يتوزع بواقع 70% بنزين عادي و30% بنزين محسن.
المصدر: من إعداد الباحث.

2. الإيرادات السيادية

من أهم الموارد السيادية هو استخدام المجال الجوي العراقي. فقد ارتفعت الإيرادات من 509 مليارات دينار عام 2022 إلى 547 مليار دينار عام 2023، ثم تجاوزت تريليون دينار في عام 2024، لتصل إلى 1.220 تريليون دينار خلال النصف الأول فقط من عام 2025، وهو ما يعكس نمواً استثنائياً في قدرة الدولة على تعبئة مواردها الذاتية بعيداً عن الإيرادات النفطية.²

وتشير هذه الزيادة إلى نجاح سياسة تعظيم العائد من الأصول العامة (Public Asset Monetization)، إذ إن المجال الجوي يُعد أحد الأصول السيادية التي لا تتطلب استثمارات إنتاجية مباشرة بقدر ما تتطلب إدارة كفوءة، وبنية تحتية متطورة، وأنظمة ملاحية آمنة. وقد أسهمت عمليات تحديث منظومات الملاحة الجوية، وتوسعة المجال الجوي المدني، ورفع كفاءة المراقبة الجوية، في زيادة الطاقة الاستيعابية للأجواء العراقية، الأمر الذي انعكس في ارتفاع عدد الطائرات العابرة إلى أكثر من 750 طائرة يومياً، ومن ثم زيادة رسوم العبور والخدمات الملاحية.

ومن زاوية المالية العامة، تمثل هذه الإيرادات مورداً سيادياً متجدداً يتميز بعدة خصائص؛ فهو لا يرتبط باستنزاف الموارد الطبيعية، ولا يعتمد على فرض ضرائب جديدة على المواطنين، بل يستند إلى تقديم خدمة سيادية ذات قيمة اقتصادية عالية لشركات الطيران العالمية. ويمنح ذلك هذا المورد أهمية خاصة في إطار استراتيجية تنويع الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على العوائد النفطية التي تتسم بتقلباتها المرتبطة بأسعار النفط في الأسواق العالمية.

وتكشف البيانات أن الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا يُمثل أحد أهم محددات زيادة الإيرادات العامة. فقد أدى إدخال أنظمة الهبوط الآلي، ومنظومات الملاحة الحديثة، وتطوير أنظمة الاتصالات، وربط الشبكات الملاحية الدولية، إلى رفع مستوى السلامة والكفاءة التشغيلية، وهو ما عزز ثقة شركات الطيران العالمية بالأجواء



العراقية، وشجع عدداً من الناقلات الدولية على استئناف استخدام المجال الجوي العراقي. ويؤكد ذلك أن الإنفاق الاستثماري في البنية التحتية لا يمثل عبئاً على المالية العامة، وإنما يُعد استثماراً منتجاً يولد تدفقات مالية مستدامة للدولة.

ومن جانب آخر، فإن النمو الكبير في الإيرادات يشير إلى ارتفاع الإنتاجية المالية للأصول العامة، إذ تمكنت الشركة من تحقيق زيادة في الإيرادات دون الاعتماد على توسيع قاعدة الضرائب أو الرسوم المحلية، وإنما من خلال تحسين كفاءة إدارة المورد العام وزيادة الطلب الدولي على خدمات الملاحة الجوية. ويُعد هذا النموذج مثلاً على كيفية تحويل المؤسسات العامة من وحدات خدمية تستهلك الموارد إلى مؤسسات منتجة للإيرادات، وهو ما يتفق مع الاتجاهات الحديثة في إدارة المالية العامة التي تركز على تعظيم العائد من الأصول الحكومية.

ويُعد قطاع الاتصالات أحد القطاعات الخدمية القادرة على الإسهام في تنويع الإيرادات غير النفطية للدولة العراقية. وتتمثل أبرز هذه الإيرادات في الديون المترتبة على شركات الهاتف النقال، والتي بلغت نحو 429 مليار دينار، وفقاً لما أعلنته لجنة النقل والاتصالات في مجلس النواب،³ نتيجة عدم تسديد بعض الالتزامات المالية المستحقة على الشركات المشغلة. ويشير ذلك إلى وجود فجوة بين الإيرادات المستحقة والإيرادات المحصلة، بما يعكس ضعفاً في كفاءة التحصيل المالي وإنفاذ الالتزامات التعاقدية، الأمر الذي يحرم

الخزينة العامة من موارد مالية يمكن توظيفها في تمويل الإنفاق العام أو تقليل عجز الموازنة.

وتكتسب هذه المؤشرات أهمية أكبر إذا ما قورنت بحجم السوق العراقية، إذ يُشار إلى أن عدد المشتركين في خدمات الهاتف النقال يبلغ نحو 41.35 مليون مشترك، وهو ما يعكس اتساع القاعدة الضريبية والإيرادية للقطاع. إلا أن حجم الإيرادات العامة المتحققة لا يتناسب مع هذا العدد الكبير من المستخدمين، الأمر الذي يدل على وجود طاقات إيرادية غير مستثمرة بالكامل، سواء بسبب ضعف التحصيل، أو تأخر تسوية المستحقات، أو عدم استكمال مشاريع التوسع في سوق الاتصالات.

3. الرسوم والغرامات (المرورية مثلاً)

بلغت الإيرادات المتحققة من الأنشطة المرورية خلال المدة (2022-2025) نحو 2.207 تريليون دينار عراقي، وبمتوسط سنوي يقارب 551.7 مليار دينار، وهو مستوى من الإيرادات يجعل هذا المورد أحد أهم مصادر الإيرادات غير الضريبية للدولة.

وتظهر البيانات أن رسوم تسجيل المركبات تمثل المصدر الرئيس للإيرادات، إذ بلغت 1.453 تريليون دينار، أي ما نسبته 65.85% من إجمالي الإيرادات، تليها رسوم الغرامات التي بلغت 654.2 مليار دينار، وبنسبة 29.65%، في حين لم تتجاوز مساهمة رسوم إجازات السوق 4.50% من الإجمالي. ويشير هذا التوزيع إلى أن النشاط المروري

يعتمد بصورة أساسية على الرسوم المرتبطة بتسجيل المركبات، بينما تمثل الغرامات مورداً مالياً مهماً، لكنه ليس المصدر الرئيس للإيرادات.

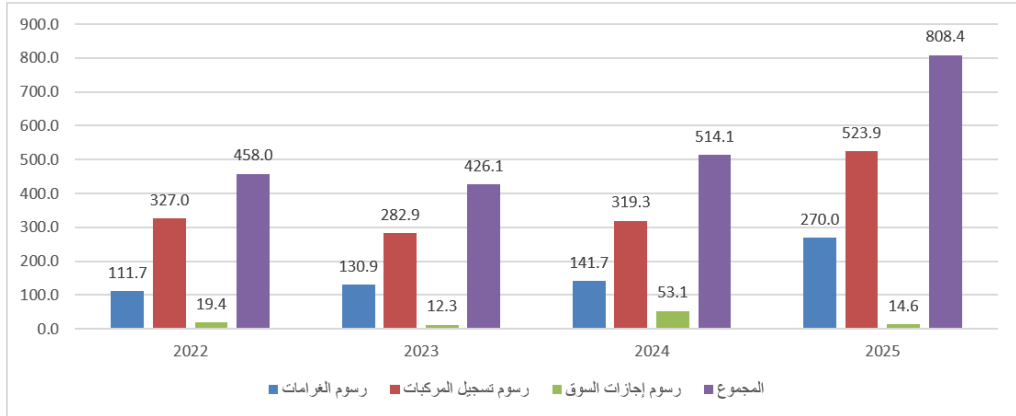
جدول (4): إجمالي الإيرادات المتحققة من الأنشطة المرورية للسنوات (2022-2025) (بالدينار العراقي)

السنة	رسوم الغرامات	%	تسجيل المركبات	%	رسوم إجازات السوق	%	المجموع
2022	111,651,687,750	24.38	326,967,965,500	71.39	19,396,273,000	4.23	458,015,926,250
2023	130,874,854,000	30.72	282,942,288,513	66.40	12,274,975,000	2.88	426,092,117,513
2024	141,714,813,808	27.56	319,325,852,225	62.11	53,080,755,628	10.32	514,121,421,661
2025	269,976,144,743	33.39	523,865,648,567	64.80	14,602,884,741	1.81	808,444,678,051
المجموع الكلي	654,217,500,301	29.65	1,453,101,754,805	65.85	99,354,888,369	4.50	2,206,674,143,475

المصدر: طارق ناظم عبد فرهود، دور التحول الرقمي والسياسات السلوكية في تعزيز أداء الخدمات المرورية: دراسة تطبيقية في وزارة الداخلية العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2026، جدول 5-3، ص 161.

ويُلاحظ وجود نمو ملحوظ في الإيرادات الكلية، إذ ارتفعت من 458 مليار دينار عام 2022 إلى أكثر من 808 مليارات دينار عام 2025. ويعكس ذلك توسع النشاط المروري، وتحسن إجراءات التحصيل، أو زيادة الالتزام بتسجيل المركبات، فضلاً عن ارتفاع حصيلة الغرامات. إلا أن هذه الزيادة لا ينبغي تفسيرها على أنها مؤشر مالي فقط، بل ينبغي أن ترتبط أيضاً بمؤشرات الأداء المروري ومستوى الامتثال للقوانين.

شكل (1): الإيرادات الكلية المتحققة للأنشطة المرورية للسنوات (2202-5202) (مليار دينار)



الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول 4.

ومن زاوية السياسة المالية في العراق، تكتسب هذه النتائج أهمية خاصة، إذ تؤكد وجود مصادر للإيرادات غير النفطية يمكن أن تسهم في تنويع القاعدة الإيرادية للدولة. وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الإيرادات غير النفطية في العراق ما تزال منخفضة مقارنةً بالدول المماثلة، وأن تعزيز الرسوم الحكومية والإيرادات غير الضريبية يمثل أحد المسارات الرئيسة لتحسين الاستدامة المالية وتقليل الاعتماد على النفط.⁴

وتثير هذه النتائج تساؤلاً مهماً يتعلق بمدى انعكاس هذه الإيرادات في الموازنة الاتحادية. فإذا كانت هذه المبالغ تُحصّل من قبل الجهات التنفيذية ولا تظهر بصورة مستقلة أو تفصيلية ضمن أبواب الإيرادات في وثائق الموازنة أو الحسابات الختامية، فإن ذلك يعني وجود



إيرادات غير ظاهرة مالياً، وليس بالضرورة إيرادات غير محصلة. فعدم الإفصاح التفصيلي عن هذه الموارد يقلل من مستوى شفافية المالية العامة، ويحد من قدرة متخذي القرار والباحثين على تقييم مساهمة الأنشطة الخدمية في تمويل الإنفاق العام، كما يصعب قياس كفاءة الجهات الحكومية في تعبئة الموارد غير النفطية.

وعليه، فإن هذه البيانات تؤكد أهمية تبويب الإيرادات المروية بوصفها مورداً مستقلاً ضمن الإيرادات غير الضريبية في الموازنة الاتحادية، مع تطوير نظام للإفصاح المالي يربط بين حجم الإيرادات، وكلفة تحصيلها، ومستوى الخدمات المروية المقدمة للمواطنين. ويسهم هذا التوجه في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة المالية، كما يوفر قاعدة معلومات أفضل لصياغة سياسات تهدف إلى زيادة الإيرادات غير النفطية، وهو ما يتسق مع التوصيات الدولية الداعية إلى توسيع القاعدة الإيرادية للعراق وتقليل تعرض المالية العامة لتقلبات أسعار النفط.⁵

يكشف العرض السابق أن المالية العامة العراقية تمتلك مصادر إيرادية غير نفطية كبيرة لم تحظَ بالاهتمام الكافي في السياسات المالية، إذ تتجاوز قيمة الموارد التي أمكن تقديرها 12 تريليون دينار، دون احتساب العديد من المنتجات النفطية والخدمات الحكومية الأخرى. وتتوزع هذه الموارد بين إيرادات ناتجة عن تعظيم القيمة المضافة للنفط من خلال التكرير، واستثمار الأصول السيادية مثل المجال الجوي، وتعزيز كفاءة

تحصيل الإيرادات المستحقة في قطاع الاتصالات، فضلاً عن تنمية الإيرادات غير الضريبية المتأتية من الرسوم والغرامات الحكومية. وتشير هذه النتائج إلى أن مشكلة المالية العامة في العراق لا تتمثل في محدودية الموارد فحسب، وإنما أيضاً في ضعف استثمار الموارد المتاحة، وعدم الإفصاح عن بعضها بصورة مستقلة في الموازنة الاتحادية، وضعف كفاءة التحصيل والإدارة المالية. ومن ثم، فإن تطوير آليات حصر هذه الإيرادات، وتبويبها بشفافية ضمن الموازنة، وتحسين كفاءة إدارتها، يمكن أن يشكل أحد أهم مسارات تنويع الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام، بما يعزز الاستدامة المالية ويرفع قدرة الدولة على تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4. إيرادات المنافذ الحدودية

تعد إيرادات المنافذ الحدودية من الإيرادات غير النفطية المهمة، اذ بلغت حوالي 2.5 تريليون دينار خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2026⁶. وعلى الرغم من تزايد حجم الإيرادات الا انها لا تتسق مع حجم الاستيرادات، فضلاً عن وجود منافذ غير رسمية في إقليم كردستان والتي لا تخضع الى الحكومة الاتحادية. وبناء على افتراضات متحفظة يمكن أن يصل حجم الإيرادات من المنافذ الحدودية في نهاية هذه السنة حوالي 5 تريليونات دينار.

5. اجمالي الإيرادات غير النفطية

تكشف البيانات الواردة في الجدول 5 عن وجود موارد مالية غير نفطية تمتلك قدرة كبيرة على رفد الموازنة العامة، إلا أن كثيراً منها لا يحظى

بالاهتمام نفسه الذي تحظى به الإيرادات النفطية التقليدية. فقد بلغت إيرادات بيع بعض المشتقات النفطية نحو 8.29 تريليون دينار سنوياً، رغم أنها بُنيت على تقديرات متحفظة جداً، وتقتصر على أربع منتجات فقط، ولا تشمل الديزل والنفثا والأسفلت والكبريت ووقود الطائرات، مما يشير إلى أن العوائد الفعلية لهذا المورد قد تكون أعلى من ذلك بكثير. كما حققت خدمات الملاحة الجوية إيرادات بلغت 1.2 تريليون دينار خلال النصف الأول من عام 2025، وهو ما يعكس الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة لاستثمار الموقع الجغرافي للعراق ومجاله الجوي، مع إمكانية مضاعفة هذه الإيرادات من خلال تطوير البنية التحتية ورفع كفاءة إدارة الحركة الجوية. كذلك، بلغت ديون شركات الهاتف النقال المستحقة للدولة نحو 429 مليار دينار، وهي تمثل مورداً مالياً يمكن تحصيله عبر تعزيز أدوات الجباية والرقابة، فضلاً عن الإيرادات المستقبلية المتوقعة من تجديد الرخص أو منحها. وفي السياق ذاته، حققت الإيرادات المرورية خلال المدة (2022-2025) نحو 2.207 تريليون دينار، بمتوسط سنوي يقارب 551.7 مليار دينار، بما يؤكد أن الرسوم والغرامات المرورية تشكل مورداً غير ضريبي مستقراً يمكن تنميته من خلال تطوير الخدمات الرقمية وتحسين الامتثال. أما إيرادات المنافذ الحدودية، فقد بلغت نحو 5 تريليونات دينار، وهي تمثل أحد أهم الموارد غير النفطية القابلة للنمو عبر تشديد الرقابة، والحد من التهريب، واستكمال الأتمتة، وتعزيز الحوكمة الكمركية. وتؤكد هذه المؤشرات مجتمعة أن تنويع الإيرادات العامة لا يتطلب بالضرورة فرض ضرائب جديدة، بل يستند بدرجة كبيرة إلى رفع كفاءة

إدارة الموارد القائمة، وتعزيز التحصيل، وتقليل الهدر والفساد، بما يُسهم في تخفيف الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وتحقيق قدر أكبر من الاستدامة المالية.

جدول (5): تقديرات الإيرادات غير الظاهرة في الموازنات الاتحادية

المورد	حجم الإيرادات	الدلالة المالية
عوائد بيع المشتقات النفطية (البنزين، الكاز، الغاز المسال)	8.29 تريليون دينار سنوياً	تمثل إيرادات بيع أربعة مشتقات فقط، ولا تشمل الديزل ووقود الطائرات وزيت الوقود والنافثا والأسفلت والكبريت، مما يعني أن الإيرادات الفعلية أعلى من ذلك.
إيرادات خدمات الملاحة الجوية	1.2 تريليون دينار خلال النصف الأول من عام 2025	تعكس تنامي العائد من استثمار المجال الجوي العراقي كأصل سيادي، مع إمكانية زيادة الإيرادات من خلال توسيع حركة العبور وتطوير البنية التحتية.
ديون شركات الهاتف النقال	429 مليار دينار	تمثل إيرادات مستحقة وغير محصلة نتيجة تأخر الشركات في تسديد التزاماتها المالية، فضلاً عن وجود إيرادات مستقبلية محتملة من الرخص الجديدة.
الإيرادات المرورية (2022-2025)	2.207 تريليون دينار (بمتوسط 551.7 مليار دينار سنوياً)	تمثل مورداً غير ضريبي مهماً يعتمد أساساً على رسوم تسجيل المركبات والغرامات، ولا يظهر بصورة مستقلة في الموازنة الاتحادية.
إيرادات المنافذ الحدودية	5 تريلونات دينار	تمثل إيرادات مهماً يمكن تعزيزه بالإجراءات الإدارية والفنية.

ثامناً: إصلاحات مهمة ولكنها طويلة الأجل

إن معظم الحلول المطروحة، مثل تنويع الاقتصاد، وإصلاح القطاع المصرفي، ورقمنة المدفوعات، وإعادة هيكلة الإنفاق العام، هي إصلاحات هيكلية ضرورية ولا غنى عنها، لكنها تعمل ضمن أفق زمني طويل، ولا تمتلك القدرة على معالجة أزمة سيولة مفاجئة. كما أن حذف الأصفار لا يتجاوز كونه إصلاحاً نقدياً شكلياً لا يغير من حجم الكتلة النقدية أو من سلوك الاكتناز، في حين أن تمويل الحكومة بطباعة النقود غير ممكن قانوناً، فضلاً عن مخاطره التضخمية لو كان متاحاً.

وعليه، فإن أي استراتيجية لمعالجة أزمة سيولة طارئة في العراق ينبغي أن تميز بوضوح بين الإجراءات الإسعافية قصيرة الأجل التي توفر سيولة فعلية وتحافظ على الاستقرار النقدي، وبين الإصلاحات الهيكلية طويلة الأجل التي تمنع تكرار الأزمة مستقبلاً. فالخلط بين المستويين قد يؤدي إلى تبني سياسات صحيحة من حيث المبدأ، لكنها غير قادرة على الاستجابة لمتطلبات الأزمة في توقيتها الفعلي.

لا تزال الأزمة الحالية تُنظر إليها على أنها أزمة نقص التمويل والسيولة، وتعمل الحكومة جاهدة على توفير التمويل اللازم للقيام بوظائفها. إن المشكلة لا بد أن يُنظر إليها من زاوية الإيرادات العامة والعمل على تعظيمها وتنويع مصادرها، ومن زاوية أخرى، النفقات العامة؛ فالحكومة أمام تحديات ترتبط بضبط الإنفاق والعمل بإجراءات قصيرة الأجل وإجراءات طويلة الأجل، وبعضها يحتاج إلى تشريعات قانونية.

- الرواتب والأجور: تكمن مشكلتها في المخصصات التي تُمنح، والتي تؤدي إلى تضخم فاتورة الرواتب.
- نظام التقاعد: يجب أن يُمنح التقاعد لمن يستحقه بحسب مدة الخدمة الوظيفية.
- ملف مزدوجي الرواتب: بحسب تصريح رئيس مجلس الخدمة الاتحادية، يوجد 600 ألف منتسب في وزارة الداخلية من مزدوجي الرواتب.

ويمكن ان تقترح الورقة عددا من التوصيات أهمها:

1. الفصل بين إدارة الأزمة والإصلاح الهيكلي، بحيث تُعالج أزمة السيولة الحالية بأدوات قصيرة الأجل، بينما تُنفذ برامج تنويع الاقتصاد والإصلاح الهيكلي ضمن استراتيجية طويلة الأمد، تجنباً للخلط بين معالجة الأعراض ومعالجة الأسباب.
2. إطلاق برنامج وطني لاستعادة الكتلة النقدية المكتنزة من خلال تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، وتوسيع الضمانات على الودائع، وتحفيز الإيداع الطوعي، بدلاً من الاعتماد على طباعة العملة أو حذف الأصفار بوصفهما حلين لأزمة السيولة.
3. دراسة خيار استبدال العملة بطبعة جديدة ضمن إطار إصلاح مالي ومصرفي متكامل، وبعد استكمال المتطلبات القانونية والأمنية والتقنية، وعدم التعامل معه بوصفه إجراءً منفرداً لحل الأزمة.



4. الحفاظ على استقلالية البنك المركزي العراقي والامتناع عن اللجوء إلى التمويل النقدي المباشر للعجز، مع استمرار التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بما يحقق الاستقرار الاقتصادي ويحافظ على القوة الشرائية للدينار.
5. المضي تدريجياً في مشروع الدينار الرقمي بوصفه عملة رقمية سيادية (CBDC)، مع عدم الخلط بينه وبين العملات المشفرة، وربطه بخطة وطنية لتطوير البنية التحتية الرقمية والشمول المالي وأنظمة الدفع الإلكتروني.
6. عدم التوسع في إلغاء التعامل النقدي بصورة شاملة في المرحلة الحالية، وإنما اعتماد نموذج يحقق التعايش بين النقد التقليدي ووسائل الدفع الرقمية إلى حين اكتمال جاهزية النظام المالي وارتفاع مستويات الثقة المجتمعية.
7. إنشاء برنامج وطني لتعزيز الإيرادات غير النفطية يركز على تطوير قطاع التكرير، واستثمار المجال الجوي، وتحصيل مستحقات شركات الاتصالات، وتنمية الإيرادات المرورية، وتعزيز إيرادات المنافذ الحدودية، بوصفها موارد قادرة على توفير أكثر من (12) تريليون دينار سنوياً، وفقاً للتقديرات المتحفظة الواردة في الدراسة.
8. إعادة تبويب الموازنة العامة بما يضمن إظهار جميع الإيرادات غير النفطية بصورة مستقلة ومفصلة، مع نشر تقارير دورية عن كفاءة تحصيلها، بما يعزز الشفافية والمساءلة المالية.

9. تطوير منظومة الحوكمة الرقمية للإيرادات الحكومية عبر استكمال الأتمتة والربط الإلكتروني بين الجهات الجابية ووزارة المالية والبنك المركزي، بما يقلل الهدر والفساد ويرفع كفاءة التحصيل.

10. إعداد استراتيجية وطنية للاستدامة المالية تتضمن مؤشرات أداء كمية لخفض الاعتماد على النفط، وزيادة إسهام الإيرادات غير النفطية، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام، وربط نتائجها ببرامج الإصلاح الاقتصادي متوسطة وطويلة الأجل.

- 1- بني هذا التقدير على أساس تصريح وزارة النفط عام 2024.
<https://iq.ina.gov.motrans.html?article=204430>
- 2- موقع وزارة النقل العراقية، <https://www.motrans.gov.iq/article?article=3411>
- 3- <https://alsabaah.iq/123011-.html>
- 4- https://www.imf.org/-/media/files/publications/cr/2024/english/1irqea2024002.pdf?utm_source=chatgpt.com "Iraq: Selected Issues; IMF Country Report No. 24/129; April 10, 2024
- 5- https://www.imf.org/-/media/files/publications/cr/2024/english/1irqea2024002.pdf?utm_source=chatgpt.com "Iraq: Selected Issues; IMF Country Report No. 24/129; April 10, 2024
- 6- مجلس الوزراء، هيئة المنافذ الحدودية، الوائلي: إيرادات المنافذ تجاوزت 2.5 ترليون دينار خلال 7 أشهر <https://mcbpc.gov.iq/article?article=349>



لِدَوْلَةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُّشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
